

اسيرا بيد الحجاج بن يوسف ، بعد ان انهزم ابن الاشعث في المعارك التي دارت بينه وبينهم ، فارسله الى عبد الملك بن مروان فقتله صلبا .
واما غيلان الدمشقي ، فقد جرت بينه وبين عمر بن عبد العزيز مناظرات حول القدر فاقنعه بفساد هذه المقالة ، واطهر التراجع عنها ، فولاه عمر بن عبد العزيز بيع خزائن ملوك اسلافه الامويين ، وكان يكثر من سبهم والتشهير بمخازيهم وبالمنكرات التي ارتكبوها ، فاضمرها له هشام بن عبد الملك ولما تمكن منه في ايام خلافته قطع يديه ورجليه (١) .

ومن الثابت ان الحكام كانوا يطاردون انصار هذه الفكرة لانها تحملهم مسؤولية اعمالهم ومنكراتهم ، ويتضح ذلك عندما نقارن بين قسوتهم مع هؤلاء وبين اكرامهم للقائلين ، بان القدر هو القضاء المحتوم على العباد والانسان لا يملك من امره شيئا . كما يدعي الجعد بن درهم ، احد الدعاة للقدر بهذا المعنى ، الملازم للامويين ، والمعلم لاولادهم ، ومنه اخذ هذه المقالة الجهم بن صفوان الداعية الثاني لها ، مع العلم بان القدر بالمعنى الاول ليس باسوأ من المعنى الثاني (٢) ومع ذلك فقد بالغوا في اكرامه والاحسان اليه .

ومهما كان الحال ، فالامام (ع) قد لعن المفوضة ووصفهم بالشرك في بعض الرويات ، لان التفويض يلزمه التعطيل وعدم الحاجة الى بعث الرسل .

وفي العصر الذي ظهر فيه القدرية شاعت فكرة الارجاء ، وتطوع لحمايتها الحكام لانها تعطيهم صفة المؤمنين الابرار في وقت يجدون انفسهم

(١) الانتصار لابن الخياط ، ص ١٣٩ .

(٢) لان القدر بمعنى التفويض يلزمه تعطيل ارادة الله سبحانه وعزله عن سلطانه ، والتدر بالمعنى الثاني يلزمه عدم استحقاق الانسان للثواب والعقاب على الطاعات والمعاصي لانه لا يملك من امره شيئا .